

Distr.: General  
23 January 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٣٩ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى  
الأمم المتحدة

أكتب لإبلاغكم بأنّ دستوراً جديداً لجبل طارق قد استُحدث بأمر مجلسي مؤرخ  
١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ودخل حيز التنفيذ في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وقد عُرض مشروع نص هذا الدستور على شعب جبل طارق في استفتاء أُجري  
في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر فأقرّه. وجاء ذلك إثر قرار اتخذ مجلس نواب جبل طارق  
بالإجماع بإجراء استفتاء. وتعتبر المملكة المتحدة الاستفتاء ديمقراطياً وقانونياً وسليماً تماماً.  
وقد أكد وزير شؤون أوروبا السيد جوف هوون أيضاً في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أنّ حكومة  
المملكة المتحدة تعتبر الاستفتاء ممارسةً من شعب جبل طارق لحقه في تقرير المصير.

وأرفق طيه نص هذا الدستور الجديد\* مع رسالة وجهتها إلى حاكم جبل طارق.  
ويعترف الدستور الجديد بحق شعب جبل طارق في تقرير مصيره. ويجب تشجيع ممارسة هذا  
الحق واحترامها عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأيّ معاهدات دولية أخرى معمول بها.  
وفي الوقت نفسه، لا تعتقد المملكة المتحدة أن مبدأ السلامة الإقليمية يسري على إنهاء  
الاستعمار في جبل طارق. فلا تزال السيادة البريطانية على جبل طارق غير منقوصة، وتحتفظ  
المملكة المتحدة بمسؤوليتها الدولية الكاملة عن علاقات جبل طارق الخارجية والدفاع عنه،  
وبصفتها الدولة العضو المسؤولة عن جبل طارق في الاتحاد الأوروبي. ولأغراض الجنسية،

\* www.gibraltar.gov



سيظل جبل طارق يعتبر، بموجب قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩٨١ بصيغته المعدلة بموجب قانون الأقاليم البريطانية ما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ من أقاليم ما وراء البحار البريطانية.

وكما يرد ذلك في الرسالة، ينص الدستور الجديد على إقامة علاقة حديثة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. ولا أعتقد أن هذا الوصف ينطبق على أي علاقة قائمة على الاستعمار. وترى المملكة المتحدة أيضا منذ زمن طويل أن جميع الأقاليم التي لا تزال تابعة لها وراء البحار، بما فيها جبل طارق، يجب أن يشطب من قائمة الأمم المتحدة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي رغم الظروف المختلفة التي تميز جبل طارق (وهي موقف المملكة المتحدة المعلن بأن الاستقلال ليس خيارا دون موافقة إسبانيا، بموجب معاهدة أوترخت). غير أننا نعتبر أن المعايير التي تستخدمها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإلغاء الاستعمار بالية، ونعتقد أن هذه المعايير لا تراعى فيها الطريقة التي جرى بها تحديث العلاقات بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها بشكل مقبول للطرفين. وعليه، لن تشارك المملكة المتحدة رسميا اللجنة سعيها إلى شطب أي من الأقاليم التابعة لها من القائمة.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) إيمير جونز باري